والتانيث مع المونث فتجردها من التا مع المذكر وتلحقها مع المونث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع بين
بين علامتي تانيث وتبنيهما على الفتح مطلقا سواء اكانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما بناؤهما
مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف
بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البنا
حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للخفة واذا كانت العشرة مختومة بالتا
سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة وكسرتها في لغة اكثر تميم ابقاء لها على اصلها من الفتح وبذلك قرا يزيد بن القعقاع تشبيها بتاء كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالي المتحركات
قاله في المفصل فقد تبين بما ذكرنا انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما
اي النيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلاثة وتذكير الثاني وهو
عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين
وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التا
بدل من اليا وليست للتانيث او لانها زائدة للالحاق باصبهان واما لان اثنان واثنتان معربان
وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفين حقيقة بدليل حذف
النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسوال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل
خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المونث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك يجمع
عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاث
عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله
واحدا اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة
في التانيث استوى لفظ المذكر والمونث تقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون
عبدا وثلاثون امة والمراد في التذكير والتانيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو
اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين
عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له
تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا
ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي
عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا لقيل اثني عشر
لذكر بتشديد الحاق العددان ولقيل اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التانيث
لان السبط واحد الاسباط مذكر فانه يجب الحكم التام عنده وزعم الناظم في شرح الكافية
لا حذف وان اسباطا تمييز له ذكر انما رجح حكم التانيث في اسباط لكونه وصف بامم جمع امة
كما رجح اي التانيث في شخوص ذكره كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسره
بكاعبان ومعصر وهما مونثان رجح تانيثه وما ذكره الناظم في الاية سبقه الى ذلك في شرح
التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية مع ان اثنتي عشرة مشكل على
قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة كمية العدد
وحمله

وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز
العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه وامما نعت الاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر
لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس يعني رجالا انتهى فارتكب الوصف بالجامد والكثير
خلافه وذهب الفرا الى جواز جمع التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن …
رضي الله عنه ففي دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض ونحا ابو حيان على ان بني
مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله
ومميزا مركبا يشمل مميز عشرين فسوى بينهما فصل ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر
ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد
فهذه مبتدا واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد
اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها
ولا كذلك الباقي ويجب حينئذ عند البصريين بقا البنا في الجزءين كما كان يبقى مع التمييز وحكى
سيبويه الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في
بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احدى في الجميع ورفع
عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة
الاولى لان تلك فتحة بنا وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه في هذه اللغة هي لغة رديئة وقال
الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسما
الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك
وقد يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وبين ما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد
اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد
يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء
الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة كما في عبد عمرو ما حكى الاخفش انه سمع
ممن سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة
وجر عشرك واجازوا ايضا هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق
المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال
الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل استدلالا بقوله وهو نفيع بن طارق على ما قيل
كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول ثان لكلف ومفعوله
الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف الى عشرة بالتنوين مجرور باضافة
ثماني اليها ولم تضف الى مستحق المعدود والعنا بفتح العين المهملة التعب والمعنى والشقوة
بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا
في الشعر مردود فان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس
نقل الاجماع بصحيح فصل ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين
وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعل كما تصوغه من فعل الثلاثي … العين والى
ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول
ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد